

المقدمة

تقرير الرقابة السنوي 65ب، المطروح على طاولة الكنيست، موضوعه الرقابة على جهاز الأمن، وهو يتناول ثلاثة مجالات: الأهلية والجاهزية لحالة الطوارئ، الصناعات الأمنية وحماية حقوق الفرد.

تمّ في مجال الأهلية والجاهزية لحالة الطوارئ فحص أهلية منظومة الاحتياط في سلاح البر، وهي القوة المقاتلة الأساسية في جيش الدفاع الإسرائيلي براءً. تضررت تدريبات وحدات الاحتياط كثيرًا جدًا في السنوات الأخيرة، ولم تمكّن من التدريب على مجمل التأهيلات المطلوبة لتحقيق المهارة المطلوبة للقتال، لكي تلبي مهماتها. كما تمّ العثور على فجوات في منظومة صيانة وحدات مخازن الطوارئ وتطبيق واجبات مركزية حددها قانون خدمة الاحتياط. كما تمّ العثور على نواقص في الإشراف والرقابة المطلوبين وفقًا للقانون من قبل المستوى السياسي. يجب على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يضمن مستوى الأهلية لجهاز الاحتياط ومن يخدم في صفوفه بواسطة تأهيلات، تدريبات وتجهيزات تلائم مهماته، وعرض صورة ذات مصداقية للمستوى السياسي عن وضع أهلية الجهاز.

هناك موضوع مركزي ومهم في التقرير هو تحصين المنشآت الحساسة في إسرائيل ضدّ التهديدات المحيطة بها. تم في هذه التقرير، أيضًا، رقابة متابعة لفحص إصلاح النواقص التي طُرحت في رقابة سابقة من عام 2010. وتبين أنه لم يطرأ تقدّم حقيقي في تقديم جواب للتهديد، بل حتى إنّ محاولة التحصين الجزئيّ لمنشآت مدنية حساسة، وفقًا لأوامر رئيس الحكومة، لم تُستكمل بعد. يستوجب هذا الأمر قيام وزارة الأمن، التي أُلقيت عليها المسؤولية عن هذا المجال، بالعمل على دفعه قدماً بشكل مستعجل، وذلك في ضوء التهديدات القائمة والتهديدات المتوقعة في المستقبل القريب.

تمّ كذلك فحص البنى التحتية للإنتاج القومي في الصناعات الأمنية، التي أُقيمت أيضًا انطلاقًا من اعتبارات قومية مفادها عدم التعلّق بتزويد أجزاء حيوية مطلوبة لأمن الدولة،

وتوجد لها أهمية لجاهزية جيش الدفاع الإسرائيلي والمناعة الاقتصادية لهذه الصناعات. إن الإقتران غير الكافي من خطوط الإنتاج الحيوية وعدم الاستثمار الكافي للحفاظ عليها من شأنه أن يتسبب لها بضرر بل حتى بإغلاقها. قد يستدعي هذا الأمر استثمارات كبيرة في المستقبل من أجل إقامة هذه الخطوط من جديد، في حال استدعى الأمر ذلك. كما تبين أنه ليست هناك رؤية منظومية مشتركة لوزارة الأمن وجيش الدفاع الإسرائيلي بخصوص مجمل البنى التحتية للإنتاج الحيوي في الصناعات الأمنية لغرض اتخاذ قرارات بخصوص حجم الاستثمار المطلوب للحفاظ عليها وتطويرها على المدى البعيد.

في مجال الصناعات الأمنية تم أيضاً فحص عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بتطوير وإنتاج طائرات مديرين في الصناعات الجوية. وتبين أن الصناعات الجوية لم تنجح، على مدى سنوات، في تحقيق الأهداف التي وضعت في الخطط التجارية في هذا المجال، وقد تراكمت خسائر بعشرات ملايين الدولارات. إن هذه الخسائر واستثمار مئات ملايين الدولارات، التي مُمول قسم منها من أرباح الشركة في مجالات نشاط أخرى، أثرت سلباً على الوضع التجاري للشركة، على المدى المتوسط والبعيد. تم أيضاً في مجال الصناعات الأمنية فحص مسألة تشغيل مستشارين في تاعس (الصناعات العسكرية).

في مجال حماية حقوق الفرد تم فحص معالجة منظومة المواطنين العاملين في الجيش. كما تم أيضاً فحص سيرورات العمل في قسم تأهيل المعاقين في وزارة الأمن، وتبين أنه رغم الجهد الكبير الذي يبذله موظفي القسم، إلا أن هناك نواقص أساسية في معالجة دعاوى، طلبات اعتراف كمعاق في الجيش والتصديق على تعويضات للمحتاجين. هذه النواقص تتناقض مع معاهدة الخدمة في القسم، التي تهدف إلى تقديم خدمة لائقة، نزيهة ومتساوية لجميع المستحقين. يجب على وزارة الأمن العمل في أسرع وقت على إصلاح النواقص التي تم العثور عليها، لكي يتمكن القسم من تحقيق غايته – معالجة المعاقين انطلاقاً من الاحترام والتقدير لهم والالتزام برفاهيتهم.

جهاز الأمن مسؤول عن مجالات عمل كثيرة ومتنوعة، من خلال الالتزام بأمن الدولة وسكانها، الحفاظ على جاهزية جيش الدفاع الإسرائيلي والعمل الناجع والمقتصد. عمل جهاز الأمن متعدد الجوانب، وفي كثير من الأحيان، يعمل في مواضيع تخص كل مواطن، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. من حين إلى آخر، يكون على جهاز الأمن إظهار صلابة وقدرة على الثبات في مهمات مركبة إزاء تهديدات قائمة ومتوقعة، مثلما في عملية "الجرف

الصامد" في الصّيف الفائت. يقع على عاتق رقابة الدولة التأكّد من أنّ هذا الجهاز يعمل وفقاً للمعايير المتوقّعة منه، خصوصاً في مجالات مخفيّة بطبيعتها عن أعين الجمهور. تتناول الرّقابة، بطبيعة الحال، مشاكل أساسيّة تتطلّب معالجة جذريه وكذلك النواقص القائمة في العمل الجاري. من واجب هيئات جهاز الأمن العمل بشكل سريع وناجع لإصلاح النواقص المطروحة في هذا التقرير، وسوف يواصل مكتب مراقب الدولة متابعة إصلاحها.

أودّ الإشارة بالإيجاب إلى انطباعي من الجاهزيّة لإصلاح النواقص المطروحة في تقارير مراقب الدولة، التي يعرضها جيش الدفاع الإسرائيلي وجهاز الأمن في تقاريرهما عن إصلاح النواقص، والمقّمة إلى مكتب مراقب الدولة ومناقشات لجنة شؤون رقابة الدولة التابعة للكنيست.

كما ذكر سالفاً، واجه جهاز الأمن خلال عمليّة "الجرف الصامد" تحديات مختلفة. في هذه الفترة يعمل مكتب مراقب الدولة، أيضاً، على مراقبة مواضيع تخصّ هذه العمليّة ومنها: مواجهة مسألة القتال في الانفاق تحت الأرض، تحصين الجبهة المدنيّة وعمليات اتخاذ القرارات على اعلى المستويات عسكرياً وسياسياً. حين يكتمل عمل الرقابة بهذه المواضيع، سيتمّ نشر التقارير للجمهور، كما هو متعارف عليه.



يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)
مراقب الدولة
ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، كانون الأوّل 2014